المؤشر السعري
5865.4
بتغير قدره
+7.8
0.13%

استقرار صرف الدولار مقابل الدينار عند مستوى 0,277 دينار

كونا: استقر سعر صرف الدولار مقابل الدينار امس عند مستوى 0,277 دينار في حين انخفض سعر صرف اليورو ليسجل 0,365 دينار مقارنة بأسعار امس الأول. وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الإلكتروني ان سعر صرف الجنيه الاسترليني مقابل الدينار انخفض ليسجل 0,435 دينار في حين بقي سعر صرف الين الياباني دون تغيير عند مستوى 0,003 دينار واستقر سعر صرف الفرنك السويسري ليسجل 0,303 دينار.

بعضها ألغى قطاع التجزئة وأخرى قلصت خدماتها الشخصية وساعات عملها

البنوك الأجنبية في الكويت بين قيود «المركزي» وصعوبات البيئة التشغيلية

ذكرت مصادر مصرفية لـ«الأنباء» ان أفرع البنوك الأجنبية العاملة في الكويت تعاني حاليا من بيئة تشغيلية صعبة ومحفوفة بالمخاطر نتيجة لتباطؤ الطلب على التمويل من قبل العملاء والمنافسة الشرسة من قبل البنوك المحلية التي تستفيد من ارتفاع معدلات الثقة بها لكونها الأقدم والأكثر شعبية، مشيرة إلى أن ذلك الأمر قد يدفع بعضها إلى إغلاق فروعها العاملة في الكويت.

وأفادت المصادر بأن جميع أفرع البنوك الأجنبية العاملة في الكويت تواجه أزمة بسبب اقتراب انتهاء فترة السماح الممنوحة من بنك الكويت المركزي الخاصة بنسبة العمالة الوطنية المطلوب استيفاؤها، والبالغة 60٪ خلال ثلاث سنوات من تاريخ الترخيص، مشيرة إلى أن أفرع البنوك الأجنبية لم تتحصل على قنوات تمويل معقولة ترفع من إيراداتها التي تسير من سيئ إلى أسوأ خلال 2011 خصوصا أن الظروف الاقتصادية الحالية لا تبشر بأي تطور إيجابي يمكن أن يصب في مصلحة أي قطاع اقتصادي. وأضافت ان هناك علامات ظهرت في الأفق تدعو إلى القلق أهمها قيام عدد من فروع البنوك الأجنبية بتقليص خدماتها وعدد ساعات العمل لديها كما أن عددا منها قام بإلغاء قطاعات مهمة مثل قطاع القروض الشخصية وخدمات التجزئة. وأكدت أن هذه الخطوة تعتبر مؤشرا خطيرا لأفرع هذه البنوك إذا لم يتم تعديل أوضاعها داخل الكويت، لافتة إلى أن الإجراءات التي تتخذها البنوك الأجنبية تأتي لسببين، الأول هو محاولتها لتقليص مصاريفها المالية، والثاني بسبب البيئة التشغيلية المصرفية الصعبة في الكويت، مبينة أن هذه البيئة تضغط على ربحية القطاع المصرفي ككل سواء في الوحدات المحلية أو الأجنبية، وهو ما يظهر بشكل واضح في انخفاض تصنيف الكويت في مؤشر ممارسة الأعمال خلال 2011 من المرتبة 69 إلى المرتبة 74.

وحول مخاطر البيئة التشغيلية في الكويت قال الخبير الاقتصادي علي المديهيم ان أهمها تباطؤ الطلب على التمويل من قبل العملاء، مما أدى إلى ندرة قنوات التمويل في ظل المخاوف من الانكشاف على مخاطر العقارات والأسهم، اضافة إلى ضعف بيئة الأعمال وانكماش الانفاق الحكومي.

وأشار إلى أن البنوك الأجنبية تواجه قيودا على أعمالها في تمويل الشركات والأفراد بخلاف المنافسة الشرسة بينها وبين البنوك المحلية، موضحا أن البنوك الأجنبية في السوق المحلي لاتزال مقيدة بقرارات بنك الكويت المركزي بعدم فتح فروع جديدة لها، وإذا ما فتح لها المجال فستكون المنافسة عادلة بينها وبين البنوك المحلية.

من جانبه، قال عضو مجلس ادارة بنك الكويت الدولي جاسم زينل إن تعطل المشروعات التنموية أدى بوضوح إلى مزيد من الصعوبات في البيئة التشغيلية لتضاؤل الطلب على القروض من أجل إنشاءات جديدة، مشيرا إلى ان البنوك الأجنبية حاولت اجتذاب العملاء بتقديمها عروضا وتسهيلات مغرية، مثل توزيع جوائز على حسابات الراتب وتسهيل الحصول على قروض استهلاكية بضمان الراتب، لكنها ظلت بعيدة عن المنافسة مقارنة بالبنوك المحلية الأكثر تفوقا في هذا المجال رغم محاولات نظيرتها الأجنبية.

وأضاف ان هناك عاملا آخر تسبب في تزايد الصعوبات وهو تداعي البورصة واختلال توازنها في ظل قيم تداول محدودة وسيولة ضعيفة مما أثر على نمو خدمات المصارف المتصلة بالبورصة كما أن غياب الثقة بين المتداولين بشأن المستقبل أدى إلى إحجامهم عن التعامل مع الخدمات التي تقدم عن طريق البنوك.

الجدير بالذكر أن بنك الكويت المركزي يسعى إلى استصدار تشريع يسمح للبنك الأجنبي الواحد بفتح أكثر من فرع في الكويت بالإضافة إلى السماح للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية التي تمارس أنشطة استثمارية ومالية بافتتاح مكاتب تمثيل لها في الكويت.

● محمود فاروق

المديهيم: البنوك الأجنبية مازالت تواجه قيوداً على أعمالها في تمويل الشركات والأفراد

زينل: تعطل المشروعات التنموية أدى لمزيد من الصعوبات وتضاؤل الطلب على القروض

في إطار الكشف عن ملكية الأسهم ومزاولة الأعمال التجارية المطلوبة من «هيئة الأسواق»

إدارات بالبورصة انتهت من تعبئة النماذج الخاصة ببيانات موظفيها وقامت برفعها لإدارة السوق

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان إدارات سوق الكويت للأوراق المالية انتهت من تجميع النماذج الخاصة بموظفيها بعد تعبئة البيانات التي طلبت هيئة أسواق المال تزويدها بها في إطار الكشف عن ملكية موظفي البورصة في الأسهم المدرجة وغير المدرجة، فضلا عن القيام بأي أعمال تجارية أو ممارسة أي وظيفة أو مهنة أو عمل آخر في القطاعين العام أو الخاص، أو تقديم أي خدمات او استشارات بشكل مباشر أو غير مباشر في عضوية مجلس إدارة أي جهة تخضع لرقابة الهيئة أو أي جهات ذات صلة بها.

وقالت المصادر انه تم رفع هذه النماذج أمس لإدارة السوق التي تقوم بدورها بتجميع هذه النماذج تمهيدا لرفعها لهيئة أسواق المال بعد انتهاء جميع إدارات السوق من تعبئة نماذج جميع موظفيها.

وأشارت المصادر إلى أن هيئة أسواق المال ستقوم بالاستعلام عن افصاحات الملكية في الأسهم المدرجة وغير المدرجة عن طريق الشركة الكويتية للمقاصة.

وذكرت أنه لم تكن هناك أي اعتراضات من الموظفين عند تعبئة النماذج على اعتبار أن الغالبية العظمى منهم لم يتضرروا من المادتين (27) و(28)، لافتة إلى ان عددا قليلا منهم هو الذي سيتضرر وبالتالي قد يكون هناك اتجاه للاستقالة، أو تسوية أوضاعهم قبل الانتقال إلى هيئة أسواق المال، موضحة الى ان هذه الخطوة تعتبر إيذانا ببدء مرحلة تسكين الموظفين في هيئة أسواق المال.

● شريف حمدي

إدارة السوق بصدد إجراء اختبار على كشوفات المقاصة في منتصف الشهر المقبل

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان ادارة سوق الكويت للأوراق المالية قررت إجراء اختبار جديد على نظام ناسداك أومكس قبل تطبيقه في أبريل المقبل، مشيرة الى ان ادارة السوق ارتأت ان منتصف فبراير المقبل موعد مناسب لإجراء الاختبار قبل عطلة الأعياد الوطنية.

ولفتت المصادر الى ان الاختبار المقبل سيركز على كشوفات المقاصة، خاصة أنها بصدد إجراء تعديل على هذه الكشوفات.

وأوضحت ان التعديل لن يكون بإضافة أو حذف لأي من البيانات الحالية التي تحتوى عليها الكشوفات، ولكن التعديل سيكون في الشكل والترتيب، مشيرة الى ان «المقاصة» تهدف من ذل الى مواكبة التطورات التي ستشهدها المرحلة المقبلة خاصة في تعاملاتها مع شركات الوساطة.

● شريف حمدي

دعت إلى وضع الحلول التمويلية لإنعاش السوق

«إعمار»: معالجة الملفات الاقتصادية العالقة في مجلس الأمة تعيد التوازن للسوق العقاري

السوق العقاري يحتاج لمعالجة سريعة لاستعادة التوازن

أكد التقرير العقاري الصادر عن شركة إعمار الأهلية للخدمات العقارية أن تعافي قطاع العقار في السوق الكويتي يرتبط بالمناخ السياسي بشكل كبير خصوصا مع تحرك نواب مجلس الأمة الجدد لاتخاذ خطوات جادة لوضع الأولويات للملفات العالقة وبما يتجه نحو معالجة الملفات الاقتصادية والتي تركز عليها الخطاب السياسي للمرشحين، معربين عن أسفهم لما حدث من سلبيات وفساد في المجالس البرلمانية الماضية.

وقال التقرير ان تحرك الحكومة الجديدة للإصلاح الشامل سينعكس إيجابا على جميع القطاعات الاقتصادية بما يساهم في تنمية المشاريع وطرح المدن السكنية والتي من شأنها أن تعيد للسوق العقاري المحلي توازنه بتوفير البيوت السكنية لراغبيها.

وأشار إلى أن الأحداث السياسية الإقليمية وحالة التأزيم التي شهدتها البلاد خلال الربع الأخير من العام الماضي وما تبعها من اعتصامات وتحولات في المشهد السياسي انتهت إلى تقدم الحكومة باستقالتها وإصدار مرسوم بحل مجلس الأمة وفيما استمرت حالة التراجع على صعيد التداولات ظلت أسعار العقارات مشتعلة وفي صعود وهو ما أدى لارتفاع قيمة التداولات في الشهور الماضية.

وأوضح التقرير أن هناك حالة من التفاؤل الشديد بدأت تسود قطاعي السكني والتجاري مع نهاية العام الماضي مدفوعة بقبول الدولة للتقارير والمقترحات التي تقدمت بها لجنة العقاريين التابعة لوزارة التجارة وقال التقرير ان السماح للمطلقات بالحصول على قرض بنك التسليف يعد خطوة إيجابية لإعادة الثقة لدى المستثمر العقاري، ودعا التقرير الحكومة إلى اتخاذ المزيد من الخطوات الجادة لتفعيل قانون الخصخصة والشركات بما يحقق النمو المطرد لاسيما مع التفاؤل الموجود لدى المهتمين بهذا السوق، ونفى التقرير حدوث ضغط من أي جهة على السوق العقاري المحلي وذلك بإطلاق الشائعات عن أن هناك أزمة في العقار مع عدم صحة ما يترد عن هذا وأن أزمة أوروبا ستلحق بلدان المنطقة ومن بينها الكويت بضعف في أسواق العقار وهو ما يجب الاحتياط منه بتوجيه النظر نحو الاهتمام بطرح المشاريع السكنية ضمن خطة التنمية بما يحقق الهدف من توفير السكن للرعاية السكنية مع الأخذ في الاعتبار بأن ضخ السيولة وتوفير التسهيلات الائتمانية في المشاريع لإنعاش هذا القطاع الذي يلعب دورا حيويا كما أنه من الموارد الرئيسية للقطاع الخاص الكويتي.

وبيّن التقرير أن هناك أخطاء وسلبيات عديدة ارتكبها البعض من المسؤولين في الحكومة يجب أن يتم تفاديها مع الحكومة المقبلة حتى يصبح الحل جذريا، وأشار التقرير إلى أن إجمالي قيمة التداولات بلغت 168,6 مليون دينار خلال شهر ديسمبر 2011 الماضي بواقع 596 عقارا وبنسبة ارتفاع تقدر بنحو 22٪ مقارنة بشهر نوفمبر حيث سجلت إجمالي التداولات ما قيمته 144,6 مليون دينار.

وفيما يتعلق بالقطاع العقاري بين التقرير أن تداولات قطاع العقار السكني بلغت 90,5 مليون دينار خلال ديسمبر 2011 الماضي بواقع 486 صفقة عقارية ما بين عقود ووكالات بانخفاض بلغت نسبته 3,2٪ عن شهر نوفمبر 2011 الماضي والذي سجلت تداولاته بقيمة 93,2 مليون دينار.

وقال التقرير ان الطموحات والتفاؤل الشديدين لدى المواطنين وطرح المزيد من الحلول التمويلية سيحقق نتائج إيجابية على صعيد العقار السكني.

وأضاف التقرير ان البدء في الإعلان عن تنفيذ مشاريع تابعة لخطة التنمية سيعزز من تعافي العقار وكذلك سينعش السوق بشكل جيد وتوقع التقرير تحسن القطاع السكني خلال 2012 لكن استمرار حالة الانتعاش مرتبطة بتعديل بعض التشريعات وإنجاز المشاريع السكنية وبناء المدن الكبيرة وطرح الأراضي لبناء المساكن.

وأشار التقرير إلى أن القطاع الاستثماري رغم التحسن الكبير الذي شهده وسط الأزمة المالية خلال السنوات الثلاث الماضية إلا أن زوبعة المخالفات انعكست إيجابا على أسعار العقارات الاستثمارية بما فيها العمارات القديمة بسبب نقص المعروض منها بأوراق لا تحمل مخالفات بناء الملاحق في الطوابق الأرضية والتي أصبحت تشكل عائقا أمام حركة البيع والشراء لتخوف المشتري من فرض غرامات مالية كبيرة على المخالفات التي وقعت على العمارات الاستثمارية وهو الأمر الذي يدعونا الى تبني الحلول المثلى لتلك المشكلة لضمان عدم العودة بالعقوبات علي المشتري للعقارات المخالفة.

وأشار التقريران الى ان قيمة التداولات للعقار الاستثماري سجلت 62,6 مليون دينار خلال ديسمبر الماضي بواقع 103 عقارات وبالمقارنة مع شهر نوفمبر الماضي يتبين أن هناك انخفاضا بقيمة التداولات بلغت نسبته 24,5٪ مقابل تداولات بلغت قيمتها 48,4 مليون دينار.

وأفاد التقرير بأن قطاع العقار التجاري شهد حالة من الصعود الجيد مع ديسمبر الماضي متأثرة بتقييم الأصول وتحريك بعضها لملاك أو دائنين ولم تكن حالة التراجع الماضية سوى حالة من القلق لرأس المال الذي بدأ يحرص على الاستفادة من تلك الفرص والناتجة عن تراجع قيمة أصول هذا القطاع.

وبيّن التقرير أن تداولات «التجاري» سجلت ارتفاعا كبيرا تجاوزت نسبته الـ 98٪ خلال ديسمبر بتداولات بقيمة 12,300 مليون دينار وذلك بالمقارنة مع نوفمبر الماضي الذي سجلت تداولاته ما قيمته 1,4 مليون دينار في خطوة تعد الأولى من نوعها لحالة التحسن منذ بداية 2011 ولفت إلى أن قطاع المخازن سجل صفقتين بقيمة 3,4 ملايين دينار خلال ديسمبر الماضي بارتفاع قدره 10,5٪ بالمقارنة مع نوفمبر 2011 حيث سجلت تداولات ذلك القطاع ما قيمته 1,5 مليون دينار.

«الوطني» و«الخليج» و«الأهلي» من بين أفضل البنوك في خدمة العملاء

«سيرفس هيرو» تكشف النقاب عن الشركات المرشحة لجائزة أفضل خدمة عملاء في الكويت لـ 2011

كشف «سيرفس هيرو»، القائم على مؤشر «سيرفس هيرو لرضا المستهلكينSHCSI » الذي يقيس مدى رضا المستهلكين عن الخدمات التي حصلوا عليها من مختلف القطاعات خلال عام 2011 في الكويت، عن أسماء الشركات التي تم ترشيحها لجائزة أفضل خدمة عملاء لعام 2011 من قبل المستهلكين في الكويت خلال استفتاء دام ثلاثة أشهر جمع خلاله أكثر من 13,000 صوت.

كما كشف «سيرفس هيرو» عن أفضل ثلاث شركات في خدمة العملاء في 16 قطاعا خدماتيا حيث حازت هذه الشركات أعلى نتائج لرضا المستهلكين. وتضمنت قائمة الشركات المرشحة في كل قطاع:

● البنوك: بنك الخليج، وبنك الكويت الوطني، والبنك الأهلي الكويتي.

● الإلكترونيات: إلكتروزان، ويوريكا، والغانم لـ سايت.

● التجزئة للملابس: أميركان إيجل، وسنتربوينت، وموزر كير.

● مزودو خدمات الإنترنت: VIVA، وكيمز، وزين.

● وكلاء السيارات الجديدة: بي ام دبليو (علي الغانم وأولاده)، ومرسيدس-بنز (البشر والكاظمي)، ولكزس (مجموعة الساير).

● خدمة السيارات ما بعد البيع: أودي وهوندا وتويوتا.

وقام المستهلكون بتقييم مستوى خدمات ما يقارب 350 شركة في 17 قطاعا، وذلك اعتمادا على ثمانية مقاييس لتحديد مستوى خدمة كل شركة ومرتبتها مقارنة بالشركات المنافسة الأخرى. وكانت الشركات التي تم تقييمها من القطاعات التالية: المقاهي، والمطاعم غير الرسمية، ومطاعم الوجبات السريعة، والمطاعم الفاخرة، وقطاع التجزئة للملابس، والأثاث، وشركات الطيران العربية الإقليمية، والبنوك التجارية، والبنوك الإسلامية، ووكلاء السيارات الجديدة، وخدمة السيارات ما بعد البيع، والإلكترونيات، والمستشفيات، ومزودو خدمة الإنترنت، وشركات الاتصالات، إضافة إلى متاجر التسوق للوازم المنازل، والعيادات المتنوعة الخاصة، وهما قطاعان تمت إضافتهما في الاستفتاء هذا العام.

وقالت رئيس «سيرفس هيرو» فاتن أبوغزالة: «لقد كانت النتائج العام الماضي محورية لأنها ولأول مرة قامت بتحديد الشركات التي ارتقت بخدمة العملاء في الكويت ووضعتها مقابل منافسيها اعتمادا على تقييم المستهلكين فقط. وستكشف نتائج هذا العام عن الشركات التي حافظت على ريادتها في مستوى الخدمة التي تقدمها لعملائها والشركات التي برزت منافسا هاما لتلك الشركات خلال الحفل الختامي الذي سيعقد في يوم 7 فبراير».

وسيتم الإعلان عن الشركات الرائدة في خدمة العملاء على مستوى قطاعها وعلى مستوى جميع القطاعات في حفل 7 فبراير الذي سيحضره رؤساء الشركات والتنفيذيون. كما سيحضر الحفل متحدث الشرف لهذا العام، الدكتور جون هايز، المتحدث والأستاذ الجامعي في كلية إدارة الأعمال في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا. وقد نشر هايز 18 كتابا غير روائي والعديد من المقالات عن إدارة الأعمال.

ويشرف على مؤشر «سيرفس هيرو» مجلس استشاري حيادي مكون هذا العام من الشركاء الأكاديميين كل من «الجامعة الأميركية في الكويت» و«الكلية الأسترالية في الكويت» و«جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا»، إضافة إلى عدد من المهنيين المرموقين من المؤسسات الرائدة والتي تضم مجموعة الاستشارات «بوسطن كونسلتنج جروب» و«جلف ميرجر». ولم تكن أي من الشركات أو المؤسسات العضو في المجلس الاستشاري على صلة بشكل مباشر أو غير مباشر بالاستفتاء.

وقام المجلس الاستشاري بدوره كلجنة خبراء محايدة بضمان موضوعية وسلامة وحيادية عملية جمع وتقييم وتحليل النتائج. ويتضمن المجلس الاستشاري كلا من: د.كارول روس من «الجامعة الأميركية في الكويت»، وسعد الشرهان من «الكلية الأسترالية في الكويت»، ود.حسن السعدي من «جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا»، وعبدالمجيد الشطي، الرئيس السابق لمجلس إدارة «البنك التجاري الكويتي»، ود.رانهولد لايشتفوس، الشريك الأول والمدير المفوض لدى مجموعة الاستشارات «بوسطن كونسلتنج جروب»، ونعمان سيهجال، رئيس العمليات في «شركة نور الاستثمارية»، ويان بافي، الرئيس التنفيذي لشركة «جلف ميرجر».

أسماء الشركات الثلاث التي حازت أعلى تقييم في مؤشر «سيرفيس هيرو لرضا المستهلكين» من كل قطاع وسيتم الإعلان عن الشركة التي حازت أعلى تقييم في 7 فبراير

قطاع «سيرفس هيرو»	الشركة	الشركة	الشركة	عدد الشركات في القطاع
المقاهي	كاريبو كوفي	كوستا كوفي	ستاربكس	19
مطاعم الوجبات السريعة	دومينوز	ماكدونالدز	بيتزا هت	26
المطاعم غير الرسمية	برج الحمام	ميس الغانم	بي إف تشانجز	71
المطاعم الفاخرة	الأحمدي	النوخذة	ساكورا	22
التجزئة للملابس	أميركان إيجل	سنتربوينت	موزر كير	63
الأثاث	هوم سنتر	إيكيا	ميداس	13
شركات الطيران العربية الإقليمية	طيران الإمارات	الاتحاد للطيران	الخطوط الجوية القطرية	16
البنوك التجارية	البنك الأهلي الكويتي	بنك الخليج	بنك الكويت الوطني	5
البنوك الإسلامية	البنك الأهلي المتحد	بنك بوبيان	بيت التمويل الكويتي	4
المستشفيات	السيف	دار الشفاء	رويال حياة	10
الإلكترونيات	إلكتروزان	يوريكا	X سايت	9
مزودي خدمة الإنترنت	كيمز	VIVA	زين	8
شركات الاتصالات	VIVA	الوطنية	زين	3
وكلاء السيارات الجديدة	بي ام دبليو	مرسيدس بنز	لكزس	36
خدمة السيارات ما بعد البيع	أودي	هوندا	تويوتا	34
متاجر التسوق للوازم المنازل	كارفور	لولو هايبر ماركت	مركز سلطان	7
المجموع				346

«تويوتا» و«هوندا» و«أودي» من بين أفضل الشركات لخدمة السيارات ما بعد البيع